ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

إن الاقتصاد المصرى بات أكثر تماسكًا ومرونة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؛ نتيجة للتنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذى انتهجته الدولة على مدار الأعوام الماضية، على النحو الذى مكن الموازنة العامة للدولة من تحقيق وفورات مالية لاتخاذ حزم استباقية للتكيف مع تداعيات الأزمات العالمية حيث بادرت الحكومة المصرية بتبنى عدد من المبادرات والبرامج لتوسيع لمظلة الحماية الاجتماعية بتخصيص حزمة استثنائية بنحو ١٣٥ مليار جنيه، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.

وتستمر الدولة المصرية في إجراء الإصلاحات الهيكلية لتوطين الصناعة والاعتماد على الإنتاج المحلى، وإستهداف زيادة الاستثمارات التنموية خاصة فى المشروعات الخضراء، من خلال العمل الجاد على تمكين القطاع الخاص المحلى والأجنبي من قيادة قاطرة النمو الاقتصادى المستدام والغنى بالوظائف، من أجل توفير مليون فرصة عمل سنويًا، ويتم فى سبيل تحقيق ذلك إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التى تفتح آفاقًا جديدة لجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٠ مليارات دولار سنويًا خلال الأعوام الأربعة المقبلة، على نحو يُسهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم،

وقد انعكست الإصلاحات المالية والهيكلية المطبقة على تحقيق تحسن ملحوظ في العديد من مؤشرات الإداء الإقتصادى المصدرة مؤخراً بالرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمى، وذلك على النحو التالى:

- **حققت الموازنة العامة للدولة فائض أولى بلغ ١,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال العام المالى٢٢/٢١، وإنخفض العجز الكلى الى ٦,١٪، وإنخفض دين أجهزة الموازنة الى ٨٧,٣٪ ومن المستهدف أن يصل ٧٥٪ بحلول ٢٠٢٦.**
- **حققت قناة السويس أعلى عائد منذ عشر سنوات بنحو ٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١، بمعدل زيادة ١٨,٤٪ عن العام السابق،**
- **استعادة قطاع السياحة جزء كبير من عافيته لترتفع الإيرادات السياحية بما يفوق الضعف مقارنة بالعام المالى السابق محققاً نحو ١٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١**
- **حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر أعلى حصيلة منذ عشر سنوات الى نحو ٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١،**
- **ارتفعت جملة حصيلة الصادرات بنحو ٥٣٪ لتصل ٤٤ مليار دولار مقابل العام السابق (وتستهدف الدولة الوصول الى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥)**
- **ارتفعت الصادرات غير البترولية وحدها بنحو ٢٩٪ سنوياً**
- **بلغت صادرات مصر من الغاز الطبيعى ٦٠٠ مليون دولار شهرياً**
- **إرتفع معدل النمو الإقتصادى في عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ الى نحو ٦,٦٪، مقابل ٣,٣٪ العام السابق**

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء، والغاز الطبيعى كأهم المحركات للنمو. كما **إستمر الإستهلاك الخاص والعام كأهم القطاعات المساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٦,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢١/٢٠**. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣٪ فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١، مقابل ٩,٦٪ خلال الربع الثانى عام ٢٠٢٠.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

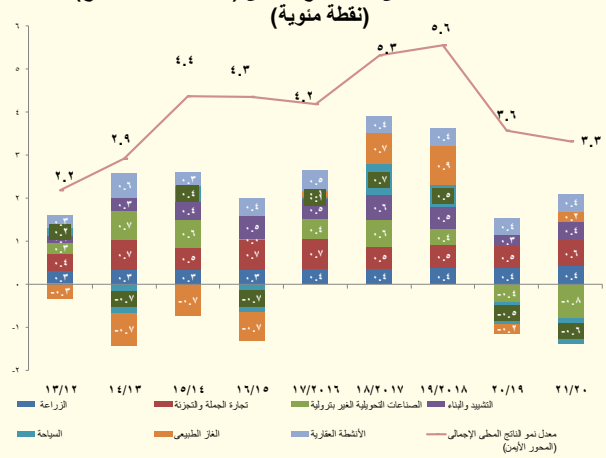

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

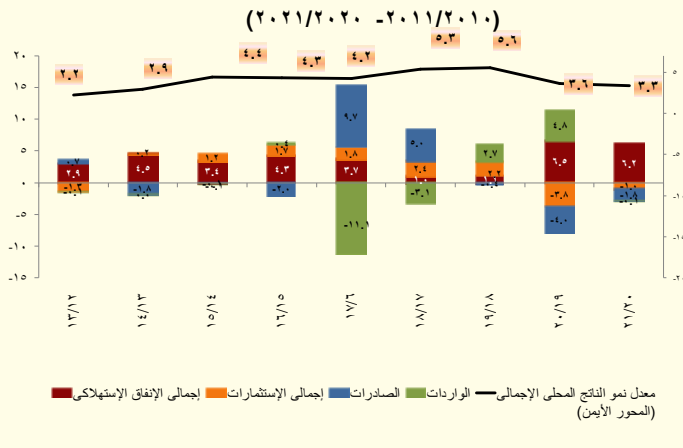

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٦,٩٪ خلال **العام المالى ٢١/٢٠** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٥,٨ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٧٪ خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٤٪ خلال العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٤,٩٪ (مساهماً بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٨٪ (ليساهم بـ٠,٤ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٦,١٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٤٪ (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٤,٦٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٣,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٦,٨٪ (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٧٪ (ليساهم بـ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٥,٤٪ (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الغاز الطبيعى بمعدل نمو سنو بلغ ٥٪ (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية)،

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٣,١٩ **مليار دولار خلال** شهر سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية

مارس ٢٠١٣.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٧,٦ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية.

حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -١,٦٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٥ مليار جنيه، ٠,١٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل -٠,١٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٥,٥٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ١٧,٨٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث إستطاعات الموازنة العامة للدولة تلبية زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ١٦١,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ٢١,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١٥,٥٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٢,٧٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٧,٣٪.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية والغير السيادية

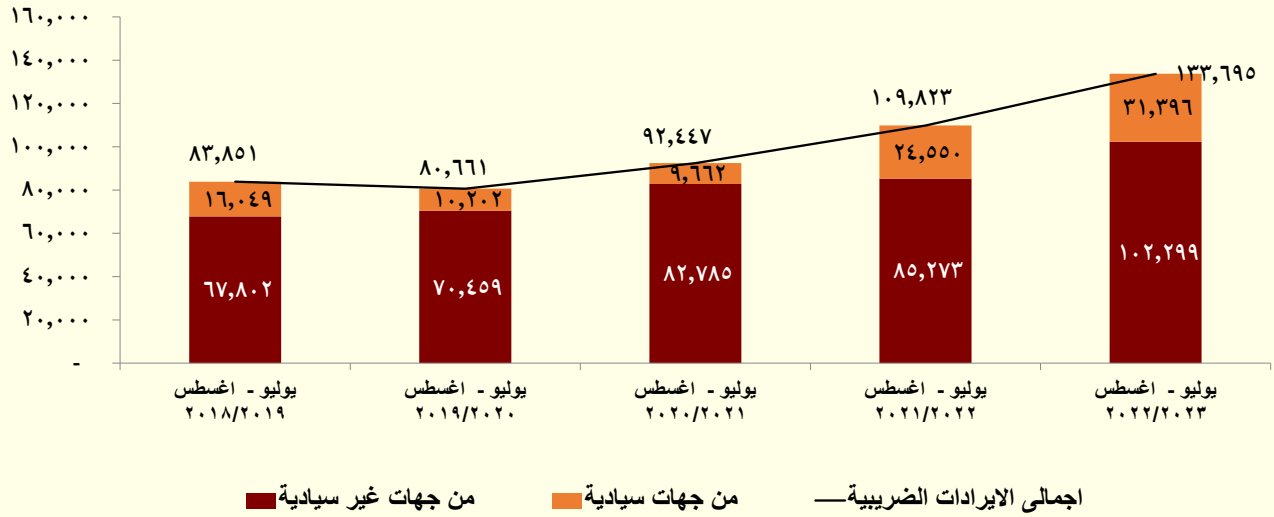

حققت الإيرادات الضريبية نحو ١٣٣,٧ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٣,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٧%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٦,٨ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٧,٩%) لتسجل ٣١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٤,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٠%) لتسجل ١٠٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٨٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٦,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٠,٧%) لتسجل ٣٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١٤,١%) لتحقق ١١,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٤,٥%) لتحقق ٣,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٠,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣,٨%) لتحقق ٥,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٩,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٨,٦%) لتسجل ٦٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠%) لتحقق ٢٩,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ١,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,١%) لتحقق ٩,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٣,١ مليار جنيه بنسبة ٢٢,٤%** لتحقق ١٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠,٥ مليار جنيه لتحقق ١,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٦,٥٪) لتحقق ٢,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٠,٥ مليار جنيه لتحقق ١,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٦,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٤٪)** لتحقق ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢٠,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٦,٤ مليار جنية لتحقق نحو ٢٥,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١,٤ مليار جنيه** (بنسبة ٢١,٢٪) لتحقق ٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٧,٣٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ٢٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٨٪) لتصل الى ٨,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٠,٧٪) لتصل الى نحو ١٠,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ٣ مليار جنيه لتحقق ٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في الأساس في ضوء ارتفاع حصيلة العوائد لكل من:

- **ارتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الاقتصادية بـ١,٠ مليار جنيه (بنسبة نمو ٨,٩٪) لتصل الى نحو ١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **ارتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بـ١,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٧,٤٪) لتصل الى نحو ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **ارتفاع العوائد المحصلة من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام بـ١,٠ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٢,٧٪) لتصل الى نحو ٠,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- **حققت المنح ٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٧,٨٪ لتسجل ٣٠٧,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٧ مليار جنيه بنسبة ١١,٩٪ ليحقق ٦٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ٤,٥ مليار جنيه ليحقق ١٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ٠,٤ مليار جنيه، بنسبة ٣٤,١٪ ليحقق ١,٦مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على التغذية بنحو ١,٧مليار جنيه، بنسبة ٣٨٩٪ ليحقق ٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الأدوية بنحو ٠,٢ مليار جنيه، بنسبة ١٢,٣٪ ليحقق ١,٤مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المياه والإنارة بنحو ٠,٢ مليار جنيه، بنسبة ١٢٢٪ ليحقق ٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على النقل والإنتقالات ليحقق ٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ١٢,١مليار جنيه بنسبة ٣٢,١٪، ليحقق ٤٩,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفاع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ١٢,٨ مليار جنيه لتصل نحو ٣١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **إرتفع الإنفاق على مزايا الأمان الإجتماعى (متضمن الدعم النقدى لبرنامجى تكافل وكرامة) بنحو ٠,٥ مليار جنيه ليحقق** ٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

➢ **حقق شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وبالرغم من إنخفاض الإستثمارت الممولة من الخزانة والتي حققت ٨,٢ مليار جنيه، فقد إرتفعت بشكل ملحوظ الإستثمارات الممولة ذاتياً بنحو ٢٣٨٪، لتحقق ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

➢ **إرتفع الإنفاق على أهم بنود الحماية الإجتماعية** بنحو ٢١,٥ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٤٪ ليحقق ١١٣,٣مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٩١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق .

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أغسطس 2023/2022

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- أغسطس	
	2023/22	2022/21
الإيرادات	**161,647**	**139,955**
الضرائب	133,695	109,823
المنح	4	4
الإيرادات الأخرى	27,948	30,127
المصروفات	**307,413**	**261,052**
الأجور وتعويضات العاملين	66,115	59,059
شراء السلع والخدمات	12,320	7,856
الفوائد	149,921	114,054
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	49,637	37,586
المصروفات الأخرى	18,367	17,175
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	11,053	25,322
الميزان النقدى	**-145,766**	**-121,098**
صافى حيازة الاصول المالية	**-873**	**-569**
الميزان الكلى	**-144,893**	**-120,528**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**0.1%**	**-0.1%**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-1.6%**	**-1.5%**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

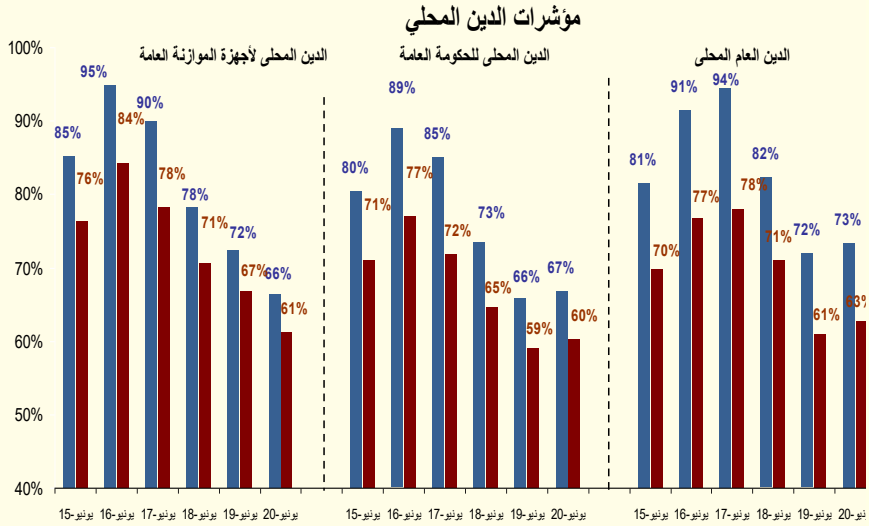

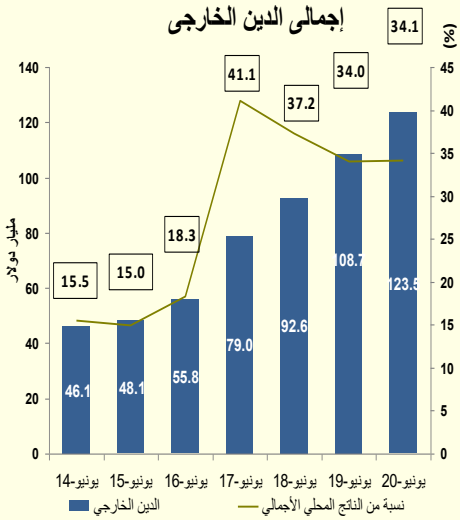

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ١٥,٠% خلال سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ١٤,٦٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٤,٤%، مقارنة بـ٥,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ١٨,٠٪ خلال شهر سبتمبر٢٠٢٢، مقابل نحو ١٦,٧٪ خلال الشهر السابق.

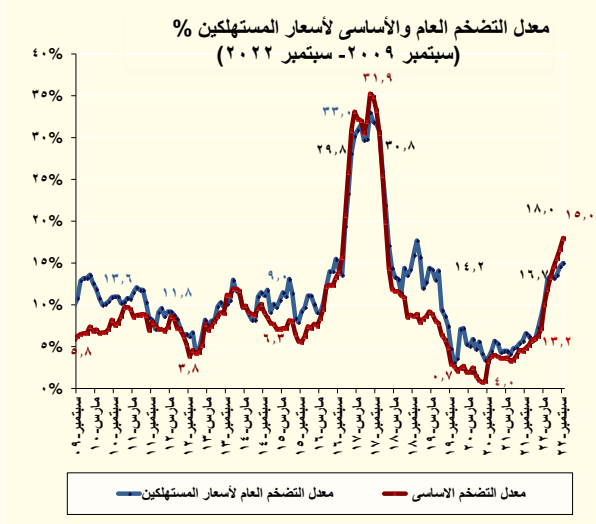

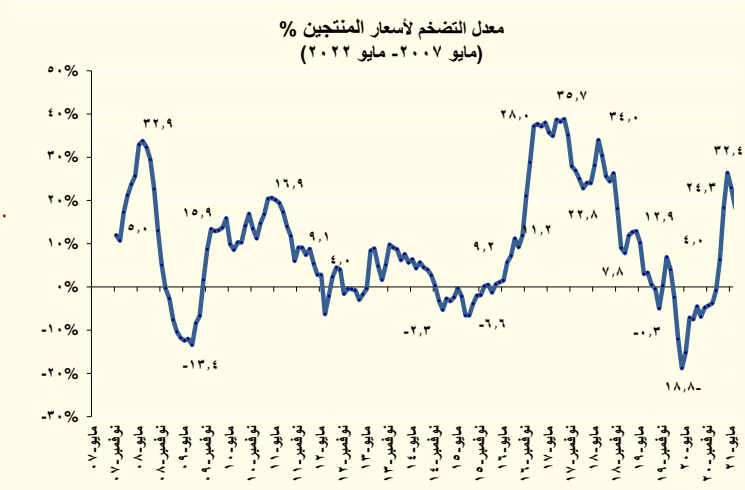

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع بشكل متباطئ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٦٦١٢ مليار جنيه) بنحو ٢٣,٣% في يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٣,٦٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع بشكل متباطئ معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٢٣,٥٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,١٪ خلال الشهر السابق نتيجة الارتفاع المتباطئ **للمعدل السنوى لنمو الودائع الجارية** بـ٥٤,٥٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٦٣,٤٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع بشكل متباطئ المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ٢٢,٣٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢٢,٩٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ** ٢٣٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢١٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو **المعروض النقدي بـ**٢٢,٧٪ في يونيو ٢٠٢٢، مدفوعاً بإرتفاع معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بـ ١٥,٦٪ خلال شهر الدراسة، وإرتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بنحو ٣٠,٩٪ خلال شهر الدراسة.

- وقد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية إلى** (-٣٧٠٠ مليار جنيه)، وذلك في الأساس في ضوء انخفاض احتياطات البنك المركزي الخارجية إلى نحو -١٥٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٢. كما إنخفضت صافى أصول البنوك الخارجية الى -٢١٧ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠٢٢. **وقد حقق صافى إحتياطى النقد الأجنبي ٣٣,٤ مليار دولار خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٣٥,٥ مليار دولار في شهر مايو ٢٠٢٢.**
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٦٩٨٢ مليار جنيه)** بنحو ٣٦,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٥,٩٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٢٦,٥٪ في يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤,٨٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٢٣,٦٪ خلال شهر يونيو ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,٦٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي **(٧٣٧٢ مليار جنيه)** –مسجلة ٢٨,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٨,١٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٩,٧٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٨,٤٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ **الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوي** ١١,٢٥٪ و١٢,٢٥٪ و١١,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء على سعر الخصم عند مستوى** ١١,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات عجزًا إجماليًا قدره ١٠,٥- مليار دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠٢١\٢٠٢٢ .وقد لوحظ تقلص عجز الحساب الجاري ليصل الي ١٦,٦- مليار دولار أمريكي (مقارنة بعجز أكبر بلغ ١٨,٤- مليار دولار أمريكي في السنة المالية السابقة.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي الزيادة الغير المسبوقة في الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية) بنسبة ٥٣,١٪، مع انتعاش كبير في إيرادات السياحة التي زادت بأكثر من الضعف مقارنة بالعام المالي السابق، وارتفاع إيرادات قناة السويس، ومن ناحية أخري، شهد الحساب الرأسمالي والمالي تدفقات للداخل بلغت نحو ١١,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، مقارنة بتدفقات أكبر بلغت ٢٣,٣ مليار دولار أمريكي خلال العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الاختلالات العالمية من ارتفاع التضخم، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي الي تشديد سياسته النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية، والتي أدت إلي تخارج الإستثمارات الأجنبية من الأموال الساخنة من البلدان الناشئة، ولم تكن مصر استثناء. <u>ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلى:</u>**
- **حقق عجز ميزان المعاملات الجارية نحو ١٦,٥- مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل عجز قدره ١٨,٤- مليار دولار خلال العام السابق) وذلك فى ضوء ما يلى:**
  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٣,٧٪ ليسجل ٤٧,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٤٢,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات السلعية غير البترولية خاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج مثل البوليميرات بروبيلين، والحديد الصب والمركبات غير العضوية أو العضوية، والواردات من المحاصيل الزراعية وعلى راسها فول الصويا، والقمح، والذرة لإرتفاع الأسعار العالمية، وكذا الواردات من محضرات

الصيدلة والشاش والأمصال (في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا). وعلى النحو الاخر، إرتفعت الصادرات غير البترولية ولكن بمعدل أقل من الواردات منه، خاصة الصادرات من السلع تامة الصنع وعلى رأسها الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، أجهزة الأستقبال والأرسال والملابس الجاهزة، والأدوية والأجهزة الكهربائية للإستعمال المنزلى، وأجهزة إستقبال للإذاعة التليفزيون.

- إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي ليسجل ١٥,٨ مليار دولار (مقابل ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

بينما حد من ذلك تحسن ما يلى:

- **ارتفاع فائض الميزان الخدمى** بنحو ٦ مليار دولار ليسجل نحو ١١,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك نتيجة لما يلى:
  - **ارتفاع الإيرادات السياحية** لتسجل ١٠,٧ مليار دولار (مقابل ٤,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق).
  - **ارتفاع متحصلات النقل** بمعدل ٢٩,٣٪ لتسجل ٩,٧ مليار دولار (مقابل ٧,٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٨,٤٪ لتسجل نحو ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
  - **ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بمعدل ١,٦٪ لتسجل ٣١,٩ مليار دولار.
- إرتفاع فائض الميزان التجاري البترولى ليسجل ٤,٤ مليار دولار (مقابل عجز طفيف قدره ٦,٧ مليون دولار أمريكي في السنة المالية السابقة). كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى في ضوء الإرتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية، وزيادة الكميات المصدرة منه مع فتح أسواق جديدة في أوروبا على رأسها تركيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وكرواتيا واليونان.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي تدفق للداخل بنحو ١١,٨ مليار دولار مقارنة بتدفقات أكبر بلغت نحو ٢٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وذلك نتيجة في الأساس لما يلى:**
  - **تحول الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر من صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٧ مليار دولار الى صافى تدفق للخارج بنحو ٢٠,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، في ضوء قلق المستثمرين على اثر إندلاع الصراع الروسي الأوكراني، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الإنكماشية التي ينتهجها البنك الفدرالى الأمريكي والتي أدت إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.**
  - **حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، مقابل ٥,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية بمقدار ٥,٢ مليار دولار لتسجل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار،** ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس الشركات الجديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ٣,٤ مليار دولار (منها ٢٣٨,٢ مليون دولار مبالغ ورادة لتأسيس شركات جديدة)، كما ساهم في ذلك ارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية وصافى التحويلات لشراء العقارات لغير المقيمين. وعلى نحو آخر، سجلت الأستثمارات في قطاع البترول صافى تدفق للخارج بلغ ٢,٦ مليار دولار.
  - **تحقيق الخصوم الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢١,٦ مليار دولار** في الأساس في ضوء تحقيق بند التغير على إلتزامات البنك المركزى صافى تدفق للداخل بلغ ١٥,٧ مليار دولار، منها نحو ١٤,١ مليار دولار تم تحقيقها خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ **تمثل أغلبها في ودائع من الدول العربية. وفي الوقت نفسه، سجلت الخصوم الأخري للبنوك صافي تدفق داخلي قدره ٥,٩ مليار دولار أمريكي ، مقارنة بـ ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال العام السابق.**
  - **وقد حققت الأصول الأخرى تدفقات للداخل بقيمة ٤,٢ مليار دولار أمريكي خلال عام الدراسة.**